45 مرشحاً ومرشحة بينهم 6 سيدات

«الداخلية» تؤكد ضرورة الالتزام بالإجراءات الصحية أثناء التسجيل للانتخابات البرلمانية

صفاء الهاشم

خالد الشطي

صالح عاشور

حتى الرابع من نوفمبر المقبل.

جاء ذلك خلال تفقد النهام مقر تسجيل المرشحين في مدرسة «خولة المشتركة للبنات» لمتابعة عملية تسجيل المرشحين للانتخابات المقرر إجراؤها في الخامس من ديسمبر المقبل وفق بيان صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية.

وأعرب عن الشكر والتقدير لكل الأجهزة الحكومية ولرجال وزارة الداخلية على عملهم المنظم والمتكامل لتجهيز مقر استقبال تسجيل المرشحين وتجهيز البيئة الصحية المناسبة لبدء العملية الانتخابية المؤهلة لنيل عضوية مجلس الأمة في فصله التشريعي السادس عشر.

وأوضح أنه بالاشتراك مع وزارة الصحة تم وضع خطة صحية شاملة لأخذ كل الاحتياطات والإجراءات الاحترازية منذ دخول المرشح إلى مقر إدارة شؤون الانتخابات للتقدم للترشح وذلك للحيلولة دون انتشار عدوى فيروس كورونا (كوفيد 19).وذكر الفريق النهام أن قيادات ورجال وزارة الداخلية يبذلون أقصى ما في وسعهم لتوفير كل الخدمات وتسخير الإمكانات والتسهيلات للمرشحين في إطار الاستعدادات المكثفة لكل أجهزة الوزارة لإتمام العملية الانتخابية بكل مراحلها على الوجه الأكمل وبأسلوب حضاري وتعامل راق وفقا لقواعد القانون واللوائح المنظمة باعتبارهم درعا للوطن ومصدر الأمن والأمان لمواطنيه.

وشدد على أن متابعة وجولات قيادات وزارة الداخلية ستظل مستمرة تزامنا مع إجراءات الترشح حتى الانتهاء من الانتخابات التي تعكس المناخ الديمقراطي والحرية التي يتمتع بها المجتمع الكويتي.

وبحسب البيان اطلع النهام على الاستعدادات والتجهيزات ذات الصلة التي قامت بها وزارة الداخلية ممثلة في إدارة شؤون الانتخابات مع الجهات الحكومية الأخرى كما اطلع على الإجراءات الوقائية والصحية التي توفرها وزارة الصحة للمتقدمين للترشح.

رافق وكيل وزارة الداخلية في الجولة الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات الفريق الشيخ فيصل نواف الأحمد الجابر الصباح والوكيل المساعد للشؤون القانونية والدراسات والبحوث اللواء ماجد الماجد والمدير العام للإدارة العامة للشؤون القانونية العقيد صلاح الشطي.

وتقدم 93 مرشحا ومرشحة إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية بطلبات الترشيح اليوم الاثنين في أول أيام فتح باب الترشح إذ بلغ اجمالي عدد المرشحين الذكور 85 مرشحا فيما بلغ إجمالي عدد المرشحات الإناث 8 مرشحات.

كوثر الناصر

نادية العثمان

عبدالعزيز الدويلة

فاضل الدبوس

حفاظ على التباعد الجسدي في مقر التسجيل

جانب من مقر التسجيل

أكد أن هذا الإجراء سيكون غير دستوري أو ديمقراطي

الشاهين يحذر من إقرار مشروع «الضمان المالي» بمرسوم ضرورة

حذر النائب أسامة الشاهين الحكومة من إقرار مشروع قانون تمويل البنوك للمتضررين من تداعيات أزمة كورونا من خلال مرسوم ضرورة، مشيرا إلى أن هذا الإجراء سيكون غير دستوري وغير ديمقراطي.

وأضاف الشاهين في تصريح بمجلس الأمة أن مراسيم الضرورة تكون في الحالات التي لا تحتمل التأخير وليس لأجل قضية اقتصادية متداولة على مدى أشهر طويلة .

وشدد على أهمية عدم انصياع الحكومة لمطالب بعض المستفيدين وإقرار القانون الذي تبلغ قيمته ثلاثة مليارات دينار بمرسوم ضرورة وتغليب المصلحة العامة في هذا الجانب.

وأوضح أنه عندما تمت مناقشة هذا القانون في المجلس ومحاولة التوافق حول تخفيض مبلغ الضمان إلى ٥٠٠ مليون دينار واقتصاره على ضمان المشاريع الصغيرة والمتوسطه تم إسقاط القانون، معتبرا أن تمرير مبلغ 3 مليارات بمثابة استغلال للمشروعات الصغيرة كقميص عثمان لمآرب آخرى. وقال الشاهين» لسنا ضد التجار لكننا ضد الاحتكار والإضرار بمصالح الوطن والمواطنين والأموال العامة ونأمل في كسر هذا الاحتكار التجاري والمالي لتحقيق المصلحة العامة».وكان مجلس الأمة قد رفض في المداولة الثانية مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء الصغار والمتوسطين من تداعيات أزمة فيروس كورونا واعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم رفع مشروع القانون من جدول اعمال المجلس.

ةكانت نتيجة التصويت قد جاءت على مشروع القانون في المداولة الثانية في جلسة مجلس الامة الخاصة اليوم الثلاثاء برفض 29 عضوا لمشروع القانون وموافقة 26 عضوا وامتناع عضوين اثنين من إجمالي الحضور البالغ عددهم 57 عضواً.وشملت المداولة الثانية اثناء مناقشة مشروع القانون تعديل المادة الاولى منه عبر الغاء عبارة العملاء الآخرون وتعديل عبارة العملاء المتضررون لتصبح «العملاء الذين كانوا يعملون بكفاءة تشغيلية ولهم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وقدرات على خلق فرص للعمالة الوطنية والذين تضرر نشاطهم جزئيا أو كليا جراء أزمة فيروس كورونا مما ترتب عليه عدم قدرتهم على تغطية النفقات الدورية التعاقدية الأساسية المطلوبة وتقتصر على العميل الصغير والعمل المتوسط».

كما طلب وزير المالية براك الشيتان تعديل على المادة التاسعة من مشروع القانون اثناء المناقشة لتصبح «تضمن الدولة 80 في المئة من اصل التمويل دون الفوائد والعوائد وبحد اقصى 500 مليون دينار كويتي خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

وتطرقت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون إلى ان الوضع يقتضي تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم للعملاء المتضررين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحيلولة دون تحول نقص السيولة العارض لديهم إلى مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملاءتهم المالية بحيث يساعدهم هذا التحويل على عبور الأزمة والمحافظة على العمالة الوطنية.

وأضافت المذكرة ان مشروع القانون سيعمل في نفس الوقت على دعم قدرات البنوك المحلية على أداء دورها المحوري في دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ عليه في هذه الظروف.